الحركة الشعبية الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني

سميح شبيب

يرتبط ظهور الحركات الشعبية الفلسطينية بما شهدته فلسطين من تطورات اقتصادية، واجتماعية، متسارعة، منذ فرض الانتداب البريطاني وبدايات تنامي النشاط الصهيوني. ويمكننا، في هذا السياق، تسجيل نقطتين اساسيتين: اولاهما، ان الحركات الشعبية في فلسطين (العمّال، والشباب، والصحافة، والمرأة، والكشّافة) نمت في كنف الحالة السياسية الفلسطينية، إلّا انها لم تكن ملحقة بها؛ فقد تمكّنت تلك الحركة من تحقيق استقلال نسبي، بل ان بعضها، وخلال فترات معيّنة، كان طرح نفسه بديلاً من الحركة السياسية ذاتها. وثانيهما، ان المنظمات الشعبية الفلسطينية، في عهد الانتداب، لم تتمكّن، تنظيمياً، من تحقيق مفهوم النقابة، او الاتحاد الشعبي، بمعناه الحديث، على الرغم من تطور التنظيمات العمالية، والتي شكّلت، بحق، الوجه الاكثر عمقاً واتساعاً في الحركة الشعبية الفلسطينية. ويمكننا إعادة ذلك الى ما شهدته فلسطين من تحوّلات اجتماعية واسعة، كان من ابرز سماتها هجرة الكثير من الفلاحين الى المدن، ونمو الطبقة العاملة، وازدياد الحاجة الى تأطير جهودها، وتنظيم حركتها.

سمات التحوّل وخصائصه

كان المجتمع الفلسطيني، في بداية القرن العشرين، مجتمعاً زراعياً تسود فيه الحياة الريفية. وكانت غالبية السكان تتجمّع في نحو الف قرية، متفاوتة الحجم، والثراء. وكان معظم الاراضي الريفية أراضي اميرية، يتمتّع بها الفلاح بحق الانتفاع فقط، شريطة ان يقوم بحراثتها ودفع الضرائب المتوجّبة عليها.

في العام ١٨٥٦، بدأت مرحلة جديدة من مراحل تنظيم الاراضي؛ اذ أصدر السلطان عبدالحميد مرسوماً، عرف باسم «الخط الهمايوني»، وبه أعلن عن حرمة حياة كل مواطن عثماني وملكيته[١]؛ كما تمّ، في ظل منافسة غير متكافئة مع الانتاج المحلي، فتح نظام الامتيازات الاجنبية في الامبراطورية العثمانية، وتدفّقت على اسواق البلاد العثمانية البضائع الاوروبية، الامر الذي وجّه ضربة قاسية الى المنتجين المحليين.

وخلال فترة ما قبل الحرب العالمية الاولى، تأسس بنك وطني وحيد في فلسطين هو «البنك الفلسطيني التجاري»، مركزه القدس، برأسمال قدره ٥٠ ألف ليرة عثمانية، وبادارة حسين الحسيني، وهو من اغنياء متصرّفية القدس. سعى الحسيني، منذ تأسيس البنك الفلسطيني